Journal of Agricultural Sciences and Sustainable Development

Open Access Journal
https://jassd.journals.ekb.eg/

ISSN (Print): 3009-6375; ISSN (Online): 3009-6219

Impact of Wars and Conflicts on the Iraqi Economic Performance

Hasan., K. E. Bassiony., H. E.* and Hanafy., M. A.

Studies and Research of Political and Economics Sciences Department, Faculty of Asian Postgraduate Studies, Egypt.

Abstract

This study analyses the causes of the Iraqi economy's difficulties during the wars and conflicts that are through the period 1980-2023. It significantly impacted the performance of the Iraqi economy in various aspects. This period witnessed major economic challenges, starting with the Iran-Iraq War in the 1980s, through the invasion of Kuwait and the Gulf War, and continuing to the conflicts that have continued since 2003. These wars left devastating impacts on infrastructure and natural resources, leading to the deterioration of productive sectors and decline of GDP especially during the period of the invasion of Kuwait and the economic blockade of Iraq by the United States of America. This is due to the decline in the total GDP of oil exports in 1991 to $0.351 billion, representing (92.63%) of total exports, due to the economic blockade. However, it rose to $4.28 billion in 1997, after the signing of the oil-for-food memorandum of understanding, and to $5.111 billion in 1998, representing (92.93%) of total exports. Moreover, this period represents the lowest average capital formation in Iraq. Also, Political crises and internal conflicts have also contributed to reducing Iraq's ability to attract foreign investment and negatively impacted investor confidence in the Iraqi economy. In addition to the negative impact on oil production and export, which is the main source of state revenues, which led to a decline in oil revenues and deterioration in the state's financial situation?

Manuscript Information:

*Corresponding author : **Bassiony., H. E**

E-mail: halahstar@gmail.com

Received: 07/05/2025

Revised: 24/05/2025

Accepted: 22/06/2025

Published: 07/07/2025

DOI: **10.21608/JASSD.2025.382546.1056**

©2024. by the authors. Licensee **Agricultural Sciences and Sustainable Development Association**. Egypt. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Keywords: Wars and conflicts, military spending, GDP growth, investment, Oil revenue, Iraq

مجلة العلوم الزراعية والتنمية المستدامة

Open Access Journal
https://jassd.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي (مطبوع): 3009-6375 الترقيم الدولي (أونلاين): 3009-6219

أثر الحروب والنزاعات على أداء الاقتصاد العراقي

خالد السيد حسن السيد، هالة السيد محمد بسيوني*، محمد امين حنفي

قسم الدراسات والبحوث في العلوم السياسية والاقتصادية، كلية الدراسات العليا الآسيوية، مصر

الملخص العربى:

تتناول هذه الدراسة أسباب صعوبات الاقتصاد العراقي خلال الحروب والنزاعات التي شهدها في الفترة من 1980 حتى 2023. فقد أثرت هذه الأحداث بشكل كبير على أداء الاقتصاد العراقي في مختلف الجوانب. شهدت هذه الفترة تحديات اقتصادية كبيرة، بدءًا من حرب إيران والعراق في الثمانينيات، مرورًا بغزو الكويت وحرب الخليج، واستمرار النزاعات التي تلت عام 2003. تركت هذه الحروب آثارًا مدمرة على البنية التحتية والموارد الطبيعية، مما أدى إلى تدهور القطاعات الإنتاجية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، خاصة خلال فترة غزو الكويت والحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على العراق. ففي عام 1991، انخفض إجمالي صادرات النفط إلى 0.351 مليار دولار، وهو ما يمثل (92.63%) من إجمالي الصادرات، بسبب الحصار الاقتصادي. ومع ذلك، ارتفعت الصادرات إلى 4.28 مليار دولار في عام 1997 بعد توقيع مذكرة تفاهم برنامج النفط مقابل الغذاء، وإلى 5.111 مليار دولار في عام 1998، وهو ما يمثل (92.93%) من إجمالي الصادرات. كما شهدت هذه الفترة أدنى متوسط تكوين رأس المال في العراق. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الأزمات السياسية والنزاعات الداخلية في تقليل قدرة العراق على جذب الاستثمار الأجنبي وأثرت سلبًا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد العراقي. ولم تقتصر الآثار السلبية على ذلك فقط، بل طالت أيضًا إنتاج النفط وصادراته، وهو المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط وتدهور الوضع المالي للدولة.

بيانات البحث:

***الباحث المسئول: وفاء أبو بكر محمد عيد**

halahstar@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2025/05/07م

تاريخ إجراء التعديلات: 2025/05/24م

تاريخ القبول: 2025/06/22م

تاريخ النشر: 2025/07/07م

معرف الوثيقة:

DOI: **10.21608/JASSD.2025.382546.1056**

©2024، من قبل المؤلفين. مرخص من جمعية العلوم الزراعية والتنمية المستدامة، مصر. هذه المقالة عبارة عن مقالة ذات وصول مفتوح يتم توزيعها بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY) (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكلمات المفتاحية: الحروب والنزاعات، الإنفاق العسكري، نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، إيرادات النفط، العراق.

المُقدمة:

يُعدّ الاقتصاد العراقي، عبر تاريخه الممتد، مرآةً تعكس تقلبات سياسية واجتماعية واقتصادية جمة، وقد شهدت العقود الأخيرة من تاريخ العراق سلسلة متتالية من الصراعات والحروب التي خلفت آثارًا سلبية على الاقتصاد العراقي. بدأت هذه الآثار تتشكل مع بداية الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، واستمرت مع حرب الخليج الثانية في تسعينيات القرن الماضي، وما تبعها من حصار اقتصادي، ثم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما تلاه من صراعات داخلية وتفشي للإرهاب. لقد تسببت هذه الحروب والنزاعات في تدمير البنية التحتية، وتعطيل القطاعات الإنتاجية، وتهجير السكان، وتراجع الاستثمارات، وتفاقم الديون، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. كما أدت إلى تشويه الهيكل الاقتصادي، وتكريس الاعتماد على النفط، وتهميش القطاعات الأخرى. إن فهم الآثار الاقتصادية السلبية لهذه الحروب والنزاعات يقتضي تحليلًا معمقًا للتغيرات التي طرأت على مختلف المؤشرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، وميزان المدفوعات، والموارد المالية العامة، والاستثمارات الأجنبية، والتجارة الخارجية. كما يتطلب تحليلًا للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات العراقية للتعامل مع هذه التحديات، وتقييم مدى فعاليتها في التخفيف من آثار الصراعات. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة لتأثير الحروب والنزاعات على أداء الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1980-2023)، مع التركيز على تحليل الآليات التي انتقلت من خلالها آثار هذه الصراعات إلى الاقتصاد، وتحديد التداعيات الاقتصادية التي خلفتها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الآثار الاقتصادية المدمرة التي خلفتها الحروب والنزاعات المتعاقبة على الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1980-2023). وتتجلى هذه الآثار في تدهور البنية التحتية، وتعطيل القطاعات الإنتاجية، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتشويه الهيكل الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تتفاقم المشكلة بسبب الاعتماد المفرط على النفط، وتهميش القطاعات الأخرى، وضعف الحوكمة، والفساد المستشري، وعدم الاستقرار السياسي والأمني. هذه العوامل مجتمعة تعيق جهود التنمية الاقتصادية في العراق، وتجعل من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتنويع مصادر الدخل.

وينبع من مشكلة الدراسة تساؤل رئيسي مفاده: **ما تأثير الحروب على الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1980- 2023)؟**

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية، تتمثل في:

(1) ما هو أثر الإنفاق العسكري على أداء الاقتصاد العراقي؟

(2) ما هو أثر الحروب العراقية على الناتج المحلي العراقي؟

(3) ما هو أثر الحروب على الاستثمار الأجنبي في العراق؟

(4) ما هو أثر الحروب على ايرادات النفط داخليا وخارجيا؟

اهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث بصفة رئيسية الي دراسة تأثير الحروب على الاقتصاد العراقي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢٢)؟ ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية:

(1) أثر الإنفاق العسكري على أداء الاقتصاد العراق

(2) أثر الحروب على الناتج المحلي الإجمالي.

(3) أثر الحروب على الاستثمار الأجنبي في العراق.

(4) أثر الغزو الأمريكي للعراق على إيرادات النفط.

أهمية الدراسة:

تسهم الدراسة في توثيق وتحليل مرحلة تاريخية بالغة الأهمية في تاريخ العراق الاقتصادي، وتسليط الضوء على الآثار طويلة الأمد للحروب والنزاعات، وتساعد في فهم كيف أثرت الأحداث المتتالية على الهيكل الاقتصادي للبلاد، وكيف تشكلت التحديات الاقتصادية الحالية، بالإضافة إلى أنها توفر تحليلاً شاملاً للتداعيات الاقتصادية للحروب والنزاعات، بما في ذلك تدمير البنية التحتية، وتعطيل القطاعات الإنتاجية، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

فرضية الدراسة:

لقد كان للحروب والنزاعات المتعاقبة التي شهدها العراق خلال الفترة (1980-2023) تأثير سلبي وملموس على أداء الاقتصاد العراقي، حيث أدت إلى تدهور في مختلف المؤشرات الاقتصادية، مثل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات التضخم، وميزان المدفوعات، والموارد المالية العامة، والاستثمارات الأجنبية، والتجارة الخارجية.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج (التحليلي الوصفي)، حيث تم استخدام البيانات الإحصائية والتقارير الاقتصادية المتاحة، لتوضيح أثر الحروب والنزاعات على أداء الاقتصاد العراقي. تقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات وهي: الفترة الأولى (1980-1990) وهي تمثل الحرب العراقية الإيرانية، والفترة الثانية (1991-2002) وهي تمثل فترة غزو الكويت والحصار الاقتصادي للعراق وأيضا عملية ثعلب الصحراء، الفترة الثالثة (2003-2011) والتي تمثل حرب العراق وحتى انسحاب قوات الولايات

المتحدة الأمريكية، والفترة الرابعة (2012-2023) والتي تمثل اضطرابات سياسية داخلية بين طوائف الدولة (الشيعة والسنة). وقد استعان البحث باستخدام معادلة انحدار تشتمل على متغيرات صورية dummy variables لكي يعكس درجة تأثير كل فترة من فترات الحروب على المتغيرات الاقتصادية وبالتالي على اقتصاد دولة العراق، واستخدم النموذج التالي:

$$y = b_0 + b_1 D_1 + b_2 D_2 + b_3 D_3$$

حيث أن:

Y= المتغير الاقتصادي بالمليار دولار

D1= متغير صوري يأخذ القيمة 1 خلال الفترة (1980-1990)، ويساوي صفر في فترات الدراسة الاخرى

D2= متغير صوري يأخذ القيمة 1 خلال الفترة (1991-2002)، ويساوي صفر في فترات الدراسة الاخرى

D3= متغير صوري يأخذ القيمة 1 خلال الفترة (2003-2011)، ويساوي صفر في فترات الدراسة الاخرى

b's= تعبر عن معاملات الانحدار مع الأخذ في الاعتبار أن معامل الانحدار b_1 يمثل القيمة المتوسطة للمتغير التابع y للفترة (2012-2023) وهي فترة الأساس والتي تقارن بها الفترات الثلاثة السابقة

حدود الدراسة:

أولا: الحدود المكانية: تتناول الدراسة بالتحديد دولة العراق.

ثانيا: الحدود الزمانية: تهتم الدراسة بتحليل الآثار الاقتصادية للحروب على دولة العراق خلال الفترة الزمنية من (1980 – 2023م).

النتائج البحثية والمناقشة:

تحليل أثر الحروب العراقية على الاقتصاد العراقي: لقد عانى العراق من سلسلة طويلة ومستمرة من الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية على مدى العقود الماضية. بدأت هذه السلسلة بحرب الخليج الأولى في الثمانينيات، مروراً بالغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، ثم الحصار الاقتصادي الدولي، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من صراعات طائفية وتمرد مسلح، وصولاً إلى ظهور تنظيم داعش والحروب التي خاضها العراق ضده. وتركت هذه الأحداث بصمات عميقة على جميع جوانب الحياة في العراق، وكان لها تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي. وفيما يلي توضيح ذلك:

أثر الإنفاق العسكري على أداء الاقتصاد العراقي: إن من أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي منذ عام 1980 حتى عام 2023 والتي تؤثر على عملية التنمية في العراق ودول المنطقة هي مشكلة تردي الوضع الأمني وانتشار الإرهاب، كما إن التنازع السياسي بين القوى الرئيسية في العراق من زيادة عملية الاستقطاب الطائفي والعرقي من جديد، وظهور الدعوات الفيدرالية والانفصالية، ووحدة الصراعات والاستقطاعات بين التيارات والقوى السياسية والطائفية المختلفة ساهمت في تفاقم مشكلة الامن والاستقرار الاقتصادي في العراق **(فرج وسامان، 2023).** ومما لاشك فيه قد أثر ذلك على الانفاق العسكري في العراق، إذ يعد الانفاق العسكري في العراق هو انفاق هادف للأمن والدفاع، ويبين الجدول رقم (1) مؤشرات الإنفاق العسكري في العراق خلال الغترة (1980- 2023) أن قيمة الانفاق قد انخفضت من 4086 مليون دولار عام 1981 لتصل إلى تقريبا حوالي 614 مليون دولار بالأسعار الجارية في عام 2004، بعدها أخذ في الارتفاع التدريجي ليصل الى أعلى مستوى له في عام 2015، إذ قدر اجمالي الانفاق العسكري بحوالي 9604 مليون دولار **(البنك الدولى، 2025)**، ويرجع هذا الارتفاع الى إن العمليات الإرهابية التي قامت بها المنظمة الإسلامية في العراق والشام (داعش) خلال عام 2014 وسيطرتها على بعض مناطق في العراق؛ مما أسفر عن عدة عمليات ارهابية مثل تدمير قلعة باش تابيا في 8 ابريل 2015 وتفجير خان بني سعد في 17 يوليو 2015، والذي أسفر عن مقتل 130 شخص واصابة أكثر من 130 شخص، بالإضافة الى بداية الاحتجاجات العراقية منذ 31 يوليو 2015 وحتى 2018، وتفجير بغداد في 13 اغسطس 2015، مما أدى الى ارتفاع الانفاق العسكري في عام 2015. كما ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الانفاق العام بشكل التدريجي، إذ كانت هذه النسبة لا تتعدي 2% من إجمالي الانفاق العام في عام 2004، استمرت بالارتفاع ليصل الى حوالي 12.5% من إجمالي الإنفاق العام في عام 2015، وانخفضت تلك النسبة في عام 2016 فبلغت نحو 8.4% وارتفع مرة اخرى عام 2017 حيث بلغت نحو 11%، واخذ في الانخفاض منذ عام 2018 حيث بلغ نحو 4.2% عام 2023، كما أن نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي أخذت في التقلب خلال الفترة 1980 - 2023 (لم تتوافر بيانات خلال الفترة 1982 وحتى 2003)، وبلغت أعلى نسبة للأنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي حوالي 10% في عام 1981، أخذت في بعدها في التذبذب بين الزيادة والنقصان وبلغت نسبة الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 حوالي 5.4% وقد بلغت أقل نسبة حوالي 1.7% عام 2004 **(البنك الدولى، مؤشرات التنمية العالمية).**

جدول رقم (1) مؤشرات الإنفاق العسكري في العراق خلال الفترة (1980- 2023)

السنة	الإنفاق العسكري (مليون دولار)	نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق العام	نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
1980	2976	غ.م	5.5
1981	4086	غ.م	10.8
2004	614	1.8	1.7
2005	1120	3.5	2.2
2006	1236	3.8	1.9
2007	1990	4.9	2.2
2008	3116	4.1	2.4
2009	3237	4.9	2.9
2010	3753	5.5	2.7
2011	4279	5.3	2.3
2012	4141	4.4	1.9
2013	7780	6.9	3.3
2014	6924	6.7	3.0
2015	9604	12.5	5.4
2016	5970	8.4	3.5
2017	7416	11	3.9
2018	6318	8.8	2.8
2019	7599	9.3	3.3
2020	5649	7.4	3.1
2021	4771	6.2	2.3
2022	4683	4.7	1.8
2023	5108	4.2	2.1

غ.م : تعني بيانات غير متاحة
ملحوظة: لم تتوافر بيانات خلال الفترة (1982- 2003)
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الدخول للموقع 24 مارس 2025، متاح على الشبكة العنكبوتية < World Development Indicators | DataBank

تحليل أثر زيادة الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي للعراق:
أدى زيادة الإنفاق العسكري للعراق إلى العديد من الآثار التي كان لها أثرا ملحوظا على دولة العراق، ويتمض ذلك فيما يلي (جودة، 2020):

(1) تشويه الاقتصاد: أدى زيادة الإنفاق العسكري في العراق إلى خلق اقتصادًا مشوهًا يعتمد بشكل كبير على القطاع العسكري، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية والتقلبات في أسعار النفط، وزيادة الديون الخارجية للعراق، مما يؤدي إلى زيادة العبء المالي على الاقتصاد.

(2) التأثير على القطاعات الأخرى: أدى الإنفاق العسكري الكبير للعراق إلى تقليل الإنفاق على القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما أدى إلى تأخير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) التأثير على التضخم: أدى زيادة الإنفاق العسكري للعراق إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة التضخم.

(4) تأثير على الثقة الاستثمارية: أدى زيادة الإنفاق العسكري للعراق إلى تقليل الثقة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي، مما يؤدي إلى تقليل الاستثمار الأجنبي.

(5) التأثير على البنية التحتية: أدى الإنفاق العسكري للعراق إلى تقليل الإنفاق على البنية التحتية، مما يؤدي إلى تأخير التنمية الاقتصادية.

أثر الحروب على الناتج المحلي الاجمالي:
تأثر الناتج المحلي الإجمالي للعراق بفعل الحروب والنزاعات التي حدثت في تاريخه، بدء من حرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية الإيرانية هي حرب نشبت بين العراق وإيران من سبتمبر 1980حتى أغسطس 1988، ويليها حرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت وأطلق عليها عسكريًا أيضًا اسم عملية درع الصحراء (للمرحلة من 7 أغسطس 1990 وحتى 17 يناير 1991) وثم عملية عاصفة الصحراء (للمرحلة من 17 يناير إلى 28 فبراير 1991) هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ العراق بعد أن

منح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تفويضًا بذلك لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي يلية الحصار الاقتصادي 1991 – 2003 وكان هذا الحصار الذي دام ثلاثة عشر سنة ضمن أهداف واستراتيجيات أمريكية بغية الهيمنة وإعادة هيكلة المنطقة لما يخدم المصالح الأمريكية الإسرائيلية والذي مهد لغزو العراق عام 2003 (حرب الخليج الثالثة) واستمر احتلال العراق حتى انسحاب القوات الأمريكية في نهاية عام 2011. نلاحظ في الشكل رقم (1) على الرغم من الاتجاه العام المتصاعد لقيمة الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه تذبذب خلال فترة الدراسة (1980 – 2023)، وبلغ أدنى قيم له خلال الفترة (1991 - 1994). مما دفع الحكومة العراقية اتباع برنامج النفط مقابل الغذاء في عام 1996 لذا بدأ الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتمد كليا على النفط في التعافي قليلا.

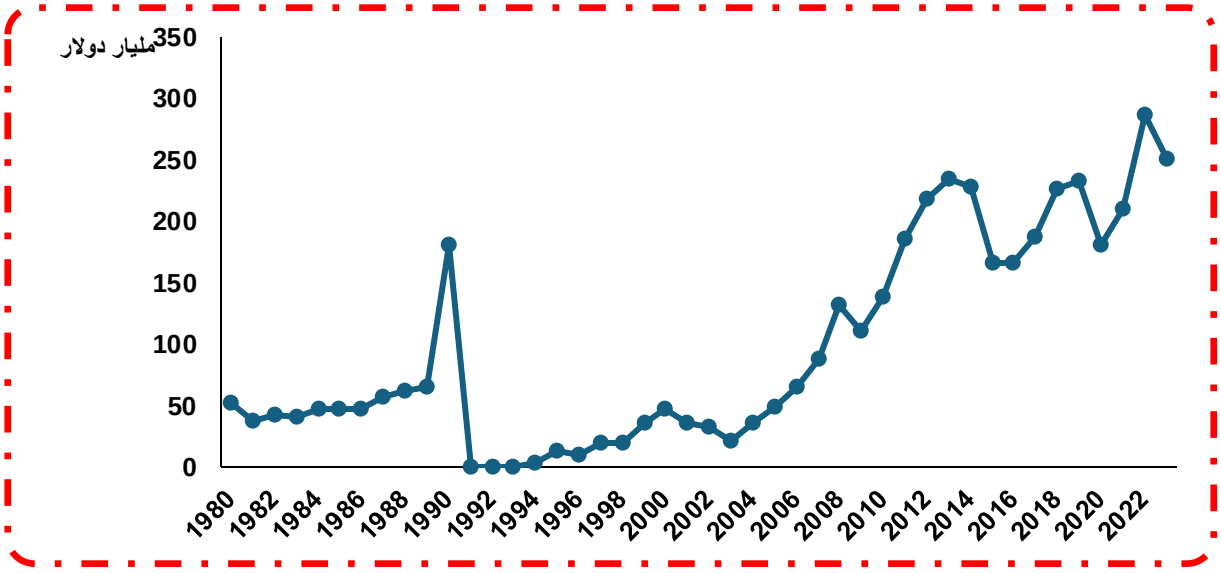

شكل رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي لدولة العراق خلال الفترة (1980 – 2023)

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الدخول للموقع 24 مارس 2025، متاح على الشبكة العنكبوتية < World Development Indicators | DataBank>

كما يلاحظ في الشكل البياني رقم (2) أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بالسالب في السنوات 1981، 1983، 1984، 1989، 1991، 2002، 2003، 2017، 2020، 2023

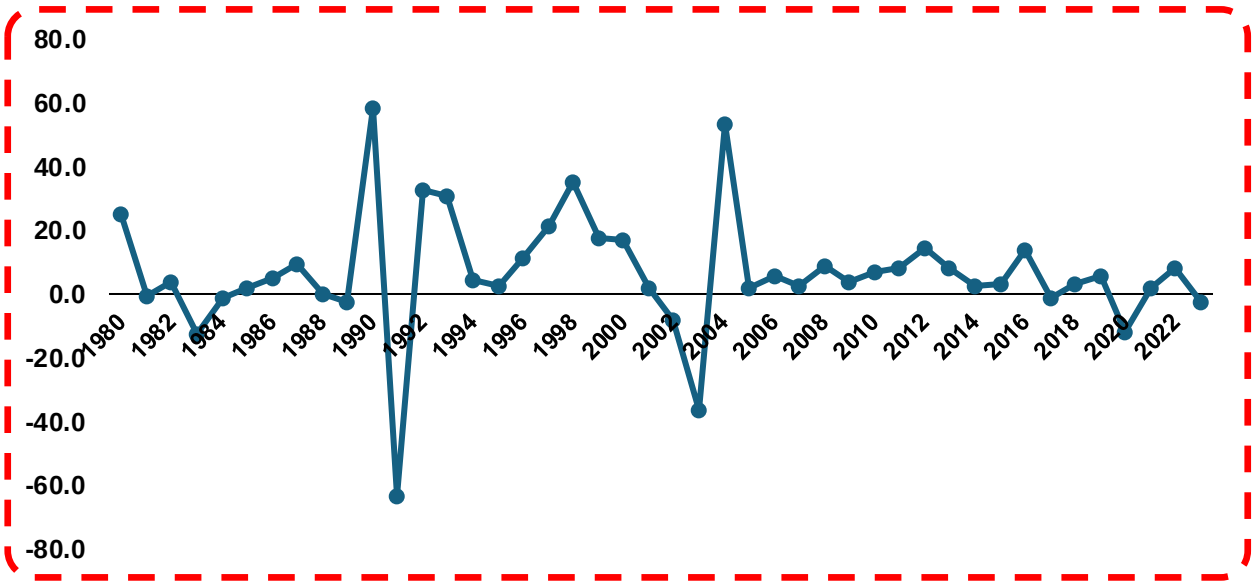

شكل رقم (2) معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة العراق خلال الفترة (1980 – 2023)

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الدخول للموقع 24 مارس 2025، متاح على الشبكة العنكبوتية World Development Indicators | DataBank

وفيما يلي يتم تحليل أثر تلك الحروب على حده على الناتج المحلي الإجمالي:

أثر حرب الخليج الأولى على الناتج المحلي الإجمالي: يبين جدول رقم (1) بالملحق والأشكال البيانية رقم (1)، (2) أن أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980- 1990) بلغ نحو 37.823 مليار دولار عام 1981 وتبلغ أعلى قيمة 180.4 مليار دولار عام 1990. يرجع هذا النمو لزيادة إنتاج النفط وزيادة عائداته، إلا أن النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي أخذ قيما سالبة في بعض السنوات هي 1981، 1983، 1984، 1989

أثر حرب الخليج الثانية على الناتج المحلي الإجمالي: تراجع الناتج المحلي الإجمالي للعراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث بلغ تقريبا نحو 408 مليون دولار مقارنة بما قيمته 62 مليار دولار كمتوسط الفترة السابقة (1980-1990)، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط، بالإضافة إلى تدمير قطاعي الصناعي والخدمات، وزيادة قيمة الديون الخارجية للعراق بين 100 و150 مليار دولار **(عبد العاطى، 2004).**

يمكن ملاحظة مدى تدهور الاقتصاد العراقي بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، واستمرار ذلك خلال سنوات الحصار الاثنى عشر، من خلال تحليل وضع الدينار العراقي. فقد شهدت هذه العملة انخفاضاً حاداً في سوق العملات، حيث وصل سعر الدولار الأميركي الواحد إلى أكثر من 2000 دينار، بالإضافة إلى نقص النقد الأجنبي الضروري للاستيراد عن ارتفاع ملحوظ في الأسعار، ووفقاً للبيانات التي قدمها صندوق السكان التابع للأمم المتحدة، فإن الدخل الفردي السنوي انخفض من 3416 دولاراً عام 1984 إلى 1500 دولار في عام 1991 **(عبد العاطى، المرجع السابق).**

أثر الغزو الأمريكي للعراق على الناتج المحلي الإجمالي: أدى غزو الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 36.7%. ومع انتهاء الحرب في 2004، شهد العراق انتعاشاً ملحوظاً، حيث سجل نمواً بنسبة 53.4%، وهو أعلى نمو عالمي في ذلك العام. ومع ذلك، سرعان ما أصبح تأثير عمليات إعادة الإعمار وضخ السيولة من الولايات المتحدة واضحاً في النمو، الذي كان يعتمد بشكل كبير على أموال المانحين وعائدات النفط فقط ، بينما تدهورت قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة بسبب التوترات الأمنية. ورغم جهود الجيش الأمريكي، الذي حافظ على وجوده لأكثر من 14 عاماً، لم تتم السيطرة الكاملة على الأوضاع الأمنية. في عام 2021، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8% بعد انكماش حاد وصل إلى 11.3% خلال السنوات الأولى من جائحة كورونا 2003 (net/economy/27004).

وبتقدير معادلة الانحدار التي تشتمل على المتغيرات الصورية لتحليل أثر كل فترة من فترات الحروب كل على حدة على الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار) لدولة العراق. باستخدام جدول رقم (1) بالملحق نحصل على النتائج التالية:

$$y = 215.91 - 153.92D_1 - 197.15D_2 - 123.67D_3 \ldots\ldots(1)$$

(19.866)** (-9.794)** (-12.827)** (-7.449)**

$$R^2 = 0.8191 \quad F = 60.378$$

** تشير أن معامل الانحدار معنوي احصائيا عند مستوى معنوية أقل من 1%

يتبين من المعادلة رقم (1) أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2012-2023) تقريبا حوالي 215.91 مليار دولار، انخفض في الفترات الثلاثة السابقة هي (1980-1990)، (1991-2002)، (2003-2011) عن فترة الأساس (الفترة الرابعة) بحوالي 153.92، 197.15، و123.67 مليار دولار على الترتيب، هذا الانخفاض معنوي احصائيا عند مستوى معنوية أقل من 1%. يمكن الحصول على متوسط الناتج المحلي الحقيقي للفترات الثلاثة وذلك بإضافة معامل الانحدار لكل فترة إلى الجزء الثابت للمعادلة (b_0) وبالتالي فإن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفترات الثلاثة هي 61.983، 18.754، 92.238 مليار دولار على الترتيب ونلاحظ أن أقل متوسط ناتج محلي لدولة العراق في فترة غزو الكويت والحصار الاقتصادي للعراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

هذا يرجع إلى انخفاض اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من الصادرات النفطية في عام 1991 الى 0,351 مليار دولار بنسبة (92,63%) من الصادرات الكلية وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الا انها ارتفعت الى 4,28 مليار دولار عام 1997 وذلك بعد توقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والى 5,111 مليار دولار عام 1998 بنسبة (92.93 %) من الصادرات الكلية واستمرت بالارتفاع عام 1999 حتى بلغت حوالي 12.104 مليار دولار بنسبة (93,10 %) من الصادرات الكلية اما في عام 2000 بلغت حوالى19.771 مليار دولار نتيجة الزيادة المستمرة في انتاج النفط الخام حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية (97.1 %) من نسبة الصادرات الكلية في نفس العام **(جواد وعبد العباس، 2010).**

أثر الحروب على التكوين الرأسمالي في العراق: يعتبر مؤشر التكوين الرأسمالي مؤشرا رئيسيا على النمو الاقتصادي حيث

يشمل الاستثمارات في الأصول الثابتة (مثل الآلات والمعدات والمباني) والزيادة في المخزون وقد تأثر التكوين الرأسمالي في العراق نتيجة لما مرت به من حروب، وحصار اقتصادي، واضطرابات سياسية، وأمنية. يبين الشكل البياني رقم (3) تذبذب هذا المؤشر خلال فترة الدراسة وأخذ قيمة سالبة عامي 1989، 1991 حيث بلغ -2.466 مليار دولار، -0.053 على الترتيب. (جدول رقم (1) بالملحق).

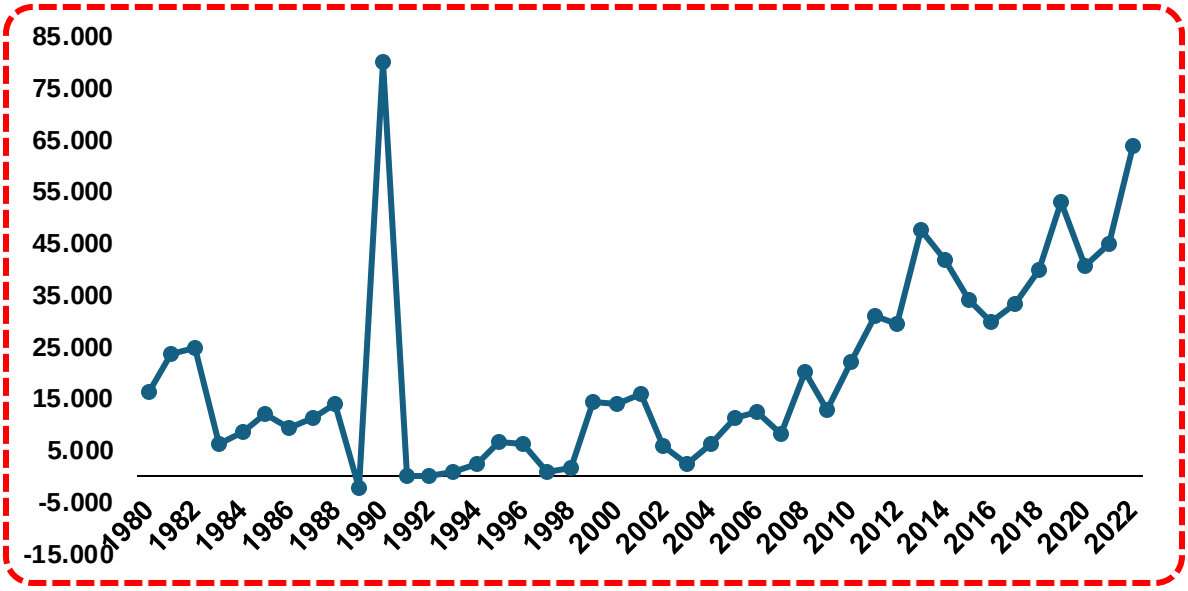

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الدخول للموقع 24 مارس 2025، متاح على الشبكة العنكبوتية | World Development Indicators | DataBank

وبتقدير معادلة الانحدار التي تشتمل على المتغيرات الصورية لتحليل أثر كل فترة من فترات الحروب كل على حدة على التكوين الرأسمالي بالعراق باستخدام جدول رقم (1) بالملحق نحصل على النتائج التالية:

$$y = 41.633 - 23.175\,D_1 - 35.958\,D_2 - 27.638\,D_3$$

(10.426)** (-4.104)** (-6.504)** (-4.643)**

$$R^2 = 0.5378 \quad F = 15.126$$

** تشير أن معامل الانحدار معنوي احصائيا عند مستوى معنوية أقل من 1%

يتبين من المعادلة رقم (1) أن متوسط التكوين الرأسمالي في الفترة (2012-2023) تقريبا حوالي 41.633 مليار دولار، انخفض في الفترات الثلاثة السابقة هي (1980-1990)، (1991-2002)، (2003-2011) عن فترة الأساس (الفترة الرابعة) بحوالي 23.175، 35.598، و27.638 مليار دولار على الترتيب، هذا الانخفاض معنوي احصائيا عند مستوى معنوية أقل من 1%. يمكن الحصول على متوسط التكوين الرأسمالي الحقيقي للفترات الثلاثة وذلك بإضافة معامل الانحدار لكل فترة إلى الجزء الثابت للمعادلة (b_0) وبالتالي فإن متوسط التكوين الرأسمالي الحقيقي الإجمالي للفترات الثلاثة هي 18.458، 5.676، 13.995 مليار دولار على الترتيب ونلاحظ أن أن أقل متوسط التكوين رأسمالي لدولة العراق في فترة غزو الكويت والحصار الاقتصادي للعراق (1991-2002) يليها فترة الغزو الامريكي للعراق (2003-2011).

وفيما يلي سنستعرض العوامل السياسية المؤثرة على التكوين الرأسمالي الإجمالي في العراق وهي:

أولاً: عدم الاستقرار السياسي والأمني: عانى العراق خلال فترة الدراسة بوجود الأزمات السياسية والأمنية، مما أدى إلى ارتفاع الكلفة البشرية التي يعاني منها البلد. وبناءً على ذلك، تأثر المناخ الاستثماري في العراق بشكل كبير بالظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، مما أثر سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية. تلك الظروف الصعبة ألقت بظلالها على أصحاب الأموال والتجار، حيث تعرض العديد منهم ومن عائلاتهم للخطف والقتل والابتزاز، مما دفع الكثير منهم إلى مغادرة البلاد نحو الخارج **(عبد الأمير، 2017)**.

ثانياً: الفساد الإداري والمالي: تسببت الظروف السياسية والأمنية المتدهورة، والتي تتسم بالتقلب من عام إلى آخر، في انتشار ظاهرة خطيرة في العراق، وهي الفساد الإداري والمالي. تساهم هذه الظاهرة في تفاقم الوضع السياسي في العراق، مع توقعات باستمرار هذه الظاهرة لفترة طويلة. يشغل هذا الأمر المجتمعين

العراقي والدولي بسبب انحسار فرص التنمية والاستثمار **(العامرى ونغم، 2007).**

ثالثاً: افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق: يمكن أن تسهم المؤسسات الفاعلة والقوية في تعزيز اقتصاد السوق، مما يعكس قوة وكفاءة الدولة وفلسفة النظام السياسي القائم. تشكل هذه المؤسسات عامل جذب للشركات والاستثمارات الخاصة. إلا أن العراق يعاني من افتقار لهذه المؤسسات والمشكلات المتعددة حول الفلسفة والقواعد التي ينبغي أن يقوم عليها اقتصاد السوق، وكذلك عدم وضوح القواعد الأساسية وغياب التوافق بشأن دعم القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة **(عبد الأمير، المرجع السابق).**

رابعاً: انخفاض كفاءة البنية التحتية: يعاني الاقتصاد العراقي من تراجع ملحوظ في البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والكهرباء والاتصالات، نتيجة لتأثير الحروب التي شهدها العراق على مر السنين. فقد أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى أضرار كبيرة في هذه البنية، تلتها حرب الخليج الثانية التي دمرت ما تبقى منها وأعقبتها عمليات نهب وتخريب. ومع ذلك، شهدت الفترة من عام 2003 إلى عام 2007 بعض التحسن الطفيف للبنية التحتية في أجزاء من العراق، وخصوصاً في مناطق الجنوب، حيث تم إنشاء جسور جديدة وتمهيد الطرق وفتح مطارات مثل مطار النجف الدولي وإعادة تأهيل مطار البصرة الدولي، بالإضافة إلى مشاريع أخرى **(سيف ومصطفى، 2013).**

أثر الحروب العراقية على إيرادات النفط داخليًا وخارجيًا: تأثرت ايرادات النفط بجميع الحروب التي خاضها العراق خلال فترة الدراسة. ففي بعض الأحيان، كانت الصناعة النفطية هي الطرف الأكثر تضرراً من الحرب. وفي أحيان أخرى كان النفط هدفاً من اهداف اندلاع الحرب، ويُشكل النفط أكثر من 90% من إجمالي الصادرات العراقية، كما يُعد المصدر الأهم في تمويل الموازنة العامة ومشاريع التنمية داخل البلاد **(صلاح، 2014).**

أثر حرب الخليج الأولى على إيرادات النفط: أثناء حرب الخليج الأولى، التي اندلعت بين العراق وإيران في الفترة ما بين عامي 1980 و1988، تضررت الصناعة النفطية بصورة كبيرة، فقد عُرفت هذه الحرب خلال الصراع "بحرب الناقلات". قامت القوات العراقية بقصف الموانئ وحقول النفط الإيرانية الواقعة على ضفاف الخليج. وكان الرد الإيراني مماثلاً، حيث قصفت القوات الجوية والبحرية الإيرانية ناقلات النفط العراقية التي كانت تعبر الخليج. أدت هذه المعارك إلى تأثيرات سلبية كبيرة على صناعة النفط العراقية، وكذلك ارتفاع أسعار النفط على مستوى العالم، حيث تجسدت أولى كوارث الحرب في تدمير منشآت تصدير النفط، بما في ذلك محطات تحميل الضخ وأنابيب النقل، مما أدى إلى تقليص مستويات الإنتاج. وكانت النتائج الناتجة عن انخفاض الإيرادات كبيرة، إذ انخفضت النسبة النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 56% في عام 1980 إلى 20% في عام 1988، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات النفطية، فإن إغلاق الموانئ العراقية على الخليج العربي أجبر العراق على اللجوء إلى طرق برية عبر الكويت والأردن وتركيا، مما أثر سلباً على تكاليف استيراد مستورداته **(توفيق، 2007).**

أثر حرب الخليج الثانية على إيرادات النفط: كان النفط من العوامل الرئيسية التي أدت إلى اندلاع حرب الخليج الثانية، حيث خرجت العراق من الحرب مع إيران مثقلة بالديون، وقررت الحكومة العراقية رفع أسعار النفط عبر تقليل إنتاج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك. كان هدف هذا الإجراء هو سداد الديون الخارجية وتحقيق التقدم في خطتها التنموية. ومع ذلك، اصطدمت هذه الخطة بزيادة إنتاج الكويت وبعض الدول الخليجية الأخرى، مما أسفر عن انخفاض أسعار الخام على المستوى العالمي، ونتيجة لذلك، تضرر الاقتصاد العراقي وتعثرت الخطط التنموية **(الحرة واشنطن، 2023).** أدت المقاطعة الدولية التي فُرضت على العراق إلى تدهور خطير في إنتاجه النفطي بنسبة 86%، حيث انخفض الإنتاج اليومي من 3.3 مليون برميل قبل غزو الكويت إلى أقل من نصف مليون برميل. هذا التراجع الحاد أثر سلباً على الاقتصاد العراقي، مما أسفر عن تقليص الواردات بنسبة 90% والصادرات بنسبة 97%. وقد قدرت الحكومة العراقية الخسائر الناتجة عن هذه المقاطعة خلال الأشهر الستة الأولى بحوالي 17 مليار دولار، تضمنت 10 مليارات دولار كخسائر من تصدير النفط، و5.6 مليار دولار خسائر ناتجة عن توقف الإنتاج المحلي، إضافة إلى مليار دولار نتيجة زيادة نفقات الإنتاج، و700 مليون دولار خسائر بسبب تأخر المشاريع التنموية، بالإضافة إلى 1.3 مليار دولار خسائر أخرى (حنان وزينب، 2022).

أثر الغزو الأمريكي للعراق على إيرادات النفط: لم تتعرض المنشآت النفطية خلال هذا الغزو لضربات مباشرة كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الثانية عام 1991، إلا أن ما حدث كان أسوأ من ذلك، حيث قامت سلطة الاحتلال بخلق فراغ كامل نتيجة حل أجهزة الجيش والشرطة والأمن. ونتيجة لذلك، تعرضت الوزارة ومؤسسات الدولة لعمليات نهب وسلب

وحرق، شهد الجميع أنها كانت مرتكبة وفق عمليات منظمة ومدروسة مسبقاً. وعلى الرغم من الادعاءات المتعلقة بحماية قوات الاحتلال لوزارة النفط في بغداد، إلا أن مقرات شركات نفط الشمال والجنوب ومركز الحبيبة لعمليات النهروان والعديد من محطات الضخ وعزل الغاز وأجهزة الحفر ووسائط النقل والمخازن تعرضت جميعها للنهب والسلب. وقد دفع حجم التدمير الهائل الذي لحق بالصناعة النفطية العراقية بعض خبراء النفط إلى القول إن إعادة تأهيل هذا القطاع ستكلف 500 مليار دولار بعد أن دمرته سنوات القصف والعقوبات وأعمال النهب الأخيرة، ومن التداعيات الأخرى للاحتلال هو تراجع إنتاج النفط العراقي بالمقارنة مع مستوياته قبل الاحتلال، حيث كان العراق ينتج حوالي 2.8 مليون برميل يومياً في عام 2000. لكن بعد الاحتلال عام 2003، انخفض الإنتاج إلى 1.378 مليون برميل يومياً، مما يعني أن الإنتاج قد تراجع إلى النصف. وقد أدى ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية للعراق من 19.771 مليار دولار إلى 7.519 مليار دولار خلال تلك الفترة. وحتى عام 2008، لم يتجاوز إنتاج النفط في العراق أكثر من 2.281 مليون برميل يومياً في أفضل حالاته، مما يعكس أن العراق أصبح واحداً من أقل الدول في صادرات النفط الخام بين الدول المنتجة الرئيسية **(محمد، 2018).**

جدول رقم (2) أثر الحروب العراقية على إيرادات النفط

الحرب أو الحدث	السنة/الفترة	الرقم أو النسبة	التفاصيل
نسبة النفط من الصادرات	غير محدد	أكثر من 90%	من إجمالي الصادرات العراقية
حرب الخليج الأولى	1980	56%	نسبة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي
حرب الخليج الأولى	1988	20%	نسبة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي
حرب الخليج الثانية	قبل الغزو 1990	3.3 مليون برميل/يومياً	إنتاج النفط اليومي
حرب الخليج الثانية	بعد الغزو	أقل من 0.5 مليون برميل/يومياً	إنتاج النفط اليومي
حرب الخليج الثانية	بعد الغزو	انخفاض 86%	في الإنتاج النفطي
حرب الخليج الثانية	بعد الغزو	انخفاض 90%	في الواردات
حرب الخليج الثانية	بعد الغزو	انخفاض 97%	في الصادرات
حرب الخليج الثانية	6 أشهر بعد الغزو	17 مليار دولار	إجمالي الخسائر المقدرة
حرب الخليج الثانية	6 أشهر بعد الغزو	10 مليار دولار	خسائر تصدير النفط
حرب الخليج الثانية	6 أشهر بعد الغزو	5.6 مليار دولار	خسائر توقف الإنتاج المحلي
حرب الخليج الثانية	6 أشهر بعد الغزو	1 مليار دولار	زيادة نفقات الإنتاج
حرب الخليج الثانية	6 أشهر بعد الغزو	700 مليون دولار	خسائر تأخر المشاريع التنموية
حرب الخليج الثانية	6 أشهر بعد الغزو	1.3 مليار دولار	خسائر أخرى
الغزو الأمريكي	2000	2.8 مليون برميل/يوميا	إنتاج النفط اليومي قبل الاحتلال
الغزو الأمريكي	2003	1.378 مليون برميل/يوميا	إنتاج النفط اليومي بعد الاحتلال
الغزو الأمريكي	2000	19.771 مليار دولار	إيرادات النفط قبل الاحتلال
الغزو الأمريكي	2003	7.519 مليار دولار	إيرادات النفط بعد الاحتلال
الغزو الأمريكي	حتى 2008	2.281 مليون برميل/يوميا	أعلى إنتاج بعد الاحتلال
الغزو الأمريكي	بعد 2003	500 مليار دولار	تقدير تكلفة إعادة تأهيل القطاع النفطي

المصدر: البنك الدولي، إيرادات الموارد النفطية، تاريخ الدخول للموقع 24 مارس 2025، متاح على الشبكة العنكبوتية:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.G'P.PETR.RT.ZS?locations=IQ

التوصيات:

لتحقيق التعافي الاقتصادي المستدام في العراق وتجاوز تداعيات عقود من الحروب والنزاعات، يجب أن ترتكز التوصيات على:

(1) تعزيز الأمن والاستقرار وبناء السلام، وذلك من خلال:

(أ) الاستثمار في بناء مؤسسات أمنية قوية وشفافة تتمتع بالاحترافية والولاء الوطني، بعيداً عن الولاءات الطائفية أو السياسية.

(ب) دعم جهود المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لمعالجة ترسبات النزاعات وتوحيد النسيج المجتمعي، وهو أمر حتمي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(ج) معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر، البطالة، التهميش، وعدم المساواة، من خلال برامج تنموية شاملة.

(2) تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وذلك من خلال:

(أ) وضع استراتيجيات وطنية واضحة لتطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات.

(ب) تخصيص استثمارات حكومية وتقديم حوافز للقطاع الخاص لتشجيع الإنتاج المحلي والصادرات غير النفطية.

(3) إعادة الإعمار المستدام وتطوير البنية التحتية، وذلك من خلال:

(أ) وضع خطة وطنية شاملة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحروب، مع التركيز على البنية التحتية الأساسية (الطرق، الجسور، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي).

(ب) تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع إعادة الإعمار الكبرى.

(4) إصلاح الحوكمة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال:

(أ) تطبيق إصلاحات هيكلية لمكافحة الفساد في جميع المستويات والمؤسسات الحكومية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

(ب) تقوية المؤسسات الرقابية والقضائية لضمان سيادة القانون وحماية المال العام.

(ج) تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيل بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

(5) إدارة الدين العام والموارد المالية، وذلك من خلال:

(أ) وضع استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام (الداخلي والخارجي) لضمان استدامة المالية العامة.

(ب) تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو المشاريع التنموية ذات الأثر الاقتصادي الكبير.

(ج) الاستفادة من الدعم الدولي والتعاون الإقليمي في برامج الإعفاء من الديون أو إعادة هيكلتها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الشمري، صلاح حسن. الاستراتيجية الامريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير. منشورات ضفاف، 2014.

العامري، محمد علي إبراهيم، ونغم حسين نعمة. "إمكانية استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات." المجلة العراقية للعلوم الإدارية, ع. 15, 2007, ص. 39.

المرياتي، توفيق صبري. "الحروب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي." مجلة جامعة كربلاء العلمية, مج. 5, ع. 2, 2007.

جواد، أفراح حسين، وعبد العباس فضيخ المنكوشي. "آثار الاقتصاد في العراق." مجلة آداب الكوفة, ع. 56/ج1.

جودة، نضال شاكر. "أثر الإنفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة (1990-2016)." المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, مج. 18, ع. 65, 2020.

حداد، حامد عبيد. "التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي." مجلة دراسات دولية, ع. 52, 2020.

رضا، ابتهال محمد. "الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، والآفاق المستقبلية." مجلة دنانير, ع. 8, 2018.

عبد الأمير، عبد الرحمن. "أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية ٢٠٠٣ – ٢٠١٤)." المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, مج. 8, ع. 3, 2017.

فرج، ماردين محسوم، وسامان علي عارف. "أثر النفقات العسكرية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق 2004- 2021." مجلة اقتصاديات الأعمال, مج. 4, ع. 4, 2023.

محمد، سيف عبد الجبار، ومصطفى محمد رياض. "الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية." مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد الخاص بمؤتمر الكلية, 2013.

باي، حنان، وباي زينب. الغزو العراقي للكويت 1990م وتداعياته المحلية والإقليمية. مذكرة ماجستير، المركز الجامعي سي الحواس-بريكة – معهد العلوم الانسانية والاجتماعية, 2022.

البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الدخول للموقع 24 مارس 2025، متاح على الشبكة العنكبوتية < World Development Indicators | DataBank>

المهرية نت- الأناضول، عقدان على غزو العراق.. محاولات اقتصادية للتعافي، 2023، متاح على الرابط التالي: https://almahriah.net/economy/27004

الحرة واشنطن، مصدر الثروة" و"سبب الحروب".. قصة النفط العراقي، ابريل ،2023 متاح على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/iraq/2023/04/10/%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%82%D8%B5%’8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%’9%84%D8%B9%’8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A

عبد العاطي، محمد. الاقتصاد العراقي وتداعيات الحرب المحتملة، موقع الجزيرة، 2004، متاح على الرابط التالي: https://www.ajnet.me/2004/10/03/%D8%A7%’9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%”9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B

9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8

مصطفى ، احمد، من مئات المليارات إلى تريليونات.. خسائر حرب الخليج بين الأمس واليوم، موقع اندبندت عربية، 2019، متاح على الرابط التالي:

https://www.independentarabia.com/node/44496/%D8%A7%D9%82%D8%AA%”8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

John S. Duffield, “Oil and the Iraq War: How the United States Could Have Expected to Benefit, and Might Still,” MERIA Journal ,Vol. 9, No. 2, (June 2005.

Kellner, Douglas: The Persian Gulf, (Colorado, T.V War, 1992).

Kenneth W. Estes, The Second Gulf War (1990–1991), International relations and security network, 2006

Kenneth Roth. “The Law of War in the War on Terror.” Foreign Affairs, (January/February 2004).3

Wadah Raheem, The impact of military spending on the financial performance in Iraq for the period 2003 -2020, Muthanna journal of administration and economic sciences, Volume (1), Issue (12), 2022.

الملحق:

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي واجمالي التكوين الرأسمالي للعراق

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	التكوين الرأسمالي الإجمالي (مليار دولار)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	التكوين الرأسمالي الإجمالي (مليار دولار)
1980	52.6	24.8	16.202	2002	32.9	-8.2	6.002
1981	37.8	-0.7	23.406	2003	21.9	-36.7	2.335
1982	42.4	3.4	24.567	2004	36.6	53.4	6.197
1983	40.7	-13.1	6.390	2005	50.1	1.7	11.092
1984	46.9	-1.5	8.710	2006	65.1	5.6	12.324
1985	48.4	1.5	11.821	2007	88.8	1.9	8.299
1986	47.3	4.6	9.253	2008	131.6	8.2	19.984
1987	56.8	9.3	11.399	2009	111.7	3.4	12.614
1988	62.7	0.0	13.801	2010	138.5	6.4	21.980
1989	65.8	-3.1	-2.466	2011	185.7	7.5	31.131
1990	180.4	57.8	79.957	2012	218.0	13.9	29.313
1991	0.4	-64.0	-0.053	2013	234.6	7.6	47.556
1992	0.6	32.6	0.176	2014	228.4	2.3	41.608
1993	1.0	30.3	0.612	2015	166.8	2.6	33.955
1994	4.0	3.9	2.322	2016	166.7	13.8	29.809
1995	12.9	2.1	6.633	2017	187.2	-1.8	33.423
1996	10.4	11.0	6.053	2018	227.4	2.6	39.984
1997	20.8	21.2	0.873	2019	233.6	5.5	53.131
1998	20.6	35.0	1.524	2020	180.9	-12.0	40.425
1999	36.9	17.6	14.160	2021	209.7	1.5	44.933
2000	48.4	16.8	14.097	2022	286.6	7.6	63.829
2001	36.2	1.8	15.709	2023	250.8	-2.9	

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تاريخ الدخول للموقع 24 مارس 2025، متاح على الشبكة العنكبوتية World Development Indicators | DataBank